فارق ما لا يجوز فيه القصر ليوافقها مما هو مبيانة في بابه واحرم خارجها ولم يعد اليها قبل التقريب
الوقوف لزمه دم وكذا ان عاد اليها قبله وقد وصل في خروجه الى مسافة القصر ويستثنى
من ذلك الاجير المكي اذا استوجر عن آفاقي فانه يلزمه الخروج الى ميقات المحجوج عنه ليحرم منه
والافضل لمن يحوم من مكة ان يصلي سنة الاحرام بالمسجد ثم يأتي الى بابه داره ويحرم منه ثم يأتي
المسجد لطواف الوداع ان اراده فانه منه وبه اما بالنسبة للعمرة فليست ميقاتا للاحرام
مَنْ بِهَا بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ من اي جانب شاء فان احرم بها في الحرم انعقد ثم ان خرج الى ادنى
الحل فلا دم والا لزمه وافضل بقاع الحل للاحرام بالعمرة الجعرانة للاتباع ثم التنعيم لامره
صلى الله عليه وسلم عايشة بالاعتمار منه ثم الحديبية وغير المكي وهو من ليس بمكة سواء
الآفاقي والمكي القاصد مكة للنسك يحرم بالحج والعمرة من الميقات الذي اقته صلى الله
وسلم بطريقه التي يسلكها وهو لتهامة اليمن يلملم ولنجد اي اليمن قرن بسكون الراء
ولاهل العراق وغيرها ان دان عرق وكل من هذه الثلاثة على مرحلتين من مكة ولاهل
الشام الذين لا يمرون بشيء الحليفة واهل مصر والمغرب الجحفة قرية خربة بقرب رابغ على
نحو ست مراحل من مكة ولاهل المدينة ذو الحليفة وهو المحلة المسمى الان بابيار علي
بينها وبين المدينة ثلاثة اميال فهي ابعد المواقيت من مكة ومن سلك طريقا لا ميقات
به فان سامته ميقات بمنة او يسرة احرم من محاذاته ولا اثر لمسامته وراء او خلفا
فان اشكل عليه الميقات او موضع محاذاته تحرى وبنى ان يحتاط فان حاذى ميقاتين
واحدهما اقرب اليه فهو ميقاته فان استويا في القرب اليه فميقاته الابعد من مكة
وان حاذى الاقرب اليها ولا فان استويا في القرب اليها واليه احرم من محاذاتهما عالما بحاذ
احدهما قبل الاخر فيحرم من محاذاته ولا ينتظر محاذاة الاخر كما ليس للمار على ذي
الحليفة ان يؤخر احرامه الى الجحفة ومن مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه
فان لم يكن بطريقه ميقات ولا حاذى ميقاتا احرم على مرحلتين من مكة فان جاوز الميقات
مريدا للنسك الحج او العمرة ثم احرم ولم يعد اليه او الى مثله فعليه دم لعصيانه به
بالمجاوزة المبيد اجماعا ويلزمه العود اليه محرما او ليحرم منه تلافيا لما تعاطاه بتفويته
ويعصي بتركه الا لعذر وانما يلزمه الدم ان احرم بعد المجاوزة في تلك السنة فلم يعد
الى الميقات ولا الى مثل مسافته وان كان تركه للعود اليه لعذر لانتفاء عنه بتركه الاخير

من

من الميقات بخلاف ما اذا عاد لانه قطع المسافة كلها محرما وانما ينفعه العود قبل التلبس بنسك
فان عاد بعد التلبس بنسك ولو طواف القدوم لم يسقط عنه الدم لتادي النسك
باحرام ناقص والاحرام من الميقات افضل منه من بلده للاتباع لانه
صلى الله عليه وسلم احرم بحجته وبعمرة الحديبية من ذي الحليفة فصل
في بيان اركان الحج والعمرة اركان الحج بل ستة الاحرام وهو نية الدخول
في النسك والوقوف بعرفة والطواف والسعي والحلق والترتيب في بعضها اذ لا بد من
تقدم الاحرام على الكل والوقوف على ما بعده والطواف على السعي ويجوز تقديم
الحلق عليها وتاخيره عنه واركان العمرة اربعة بل خمسة وهي الاحرام
والطواف والسعي والحلق والترتيب في الكل على ما ذكر فصل
في بيان الاحرام الاحرام في الحج او العمرة او هما لما صح عن عايشة
رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا فقال من اراد
ان يهل بحج وعمرة فليفعل ومن اراد ان يهل بحج فليفعل ومن اراد ان يهل
بعمرة فليفعل وينعقد الاحرام مطلقا لما روى الشافعي رضي الله عنه
انه صلى الله عليه وسلم خرج هو واصحابه ينتظرون القضاء اي نزول الوحي فامر
من لا هدي معه ان يجعل احرامه عمرة ومن معه هدي ان يجعله حجا ثم يعينه
اي الاحرام المطلق بالنية لا باللفظ ثانيا ومن حج او عمرة او قران ان ضاق
وقت الحج اما لو فات ففيه خلاف والمنجه انه يبقى بهما فان ذكر عينه للعمرة فذاك
او الحج فكمن فاته الحج واتمها كما مر انه لا يجزيه العمل قبل التعيين بالنية نعم لو طاف
ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وان كان من سنن الحج ولو احرم مطلقا
ثم افسد قبل التعيين فبها عينه كان مفسد له ويجوز ان يحرم كاحرام
زيد بان كان زيد مطلقا او غير محرم اصلا او احرم احراما فاسدا انعقد
له مطلقا وان علم حال زيد وان كان زيد مقصدا ابتداء اتبعه في تفصيله بخلاف
ما لو احرم مطلقا وصرفه لحج او عمرة ثم ادخل عليها الحج ثم احرم كاحرامه فلا
يلزمه في الاولى ان يصرفه لما صرفه له زيد ولا في الثانية ادخال الحج على العمرة الا
ان يقصد التشبيه به في الحال في الصورتين ويجب الملفظ بالنية